تأثير ظاهرة الطائفية على بنية وتطور الدولة الوطنية.

" دراسة تحليلية "

م. سعيد محمد كريم جامعة كوية- العراق

ملخص.

كانت ديمقراطية الانظمة المتعاقبة في الشرق زائفة, وإن تسيير دفة السلطة والحكم كانت امتداداً لأسلوب الحكم العثماني, ويمكن أن نستنتج ذلك من جذور التأريخية للتشكيلة الإجتماعية والسياسية والفكرية لاغلب مجتمعات المنطقة, هيمنة الموضوعات الإيديولوجية على الفكر السياسي. وطغيان موضوعة استلام السلطة عبر النزعة الانقلابية ذات أهمية مركزية في الفكر السياسي, وما نتج عنها من سيادة العنف وتجذره في منظومة السياسية .

ماسبب في عدم إمكانية إنتاج القوى والأحزاب السياسية فكرا نظرياً سياسياَ هادفاَ الى بناء الدولة بما يتلائم ومصالح تشكيلتها الوطنية, لذا فشلت الدولة في إيصال المجتمع إلى تحقيق أي توافق حقيقي بين مختلف شرائحه وتوجهاته الفكرية والسياسية والاقتصادية, وأن تكون سنده في تحقيق توازنه, وفض نزاعاته, وتوجيه طاقاته وإختلافاته نحو الإبداع والمبادرة, وتكريسها لخوض الصراع ضد التبعية والتخلف بدل الصراع الذي تخلقه بين دولة إستبعادية من جهة, ومجتمع متفكك متحلل, من جهة ثانية, الأمر الذي يبرز على المستوى العملي, إخفاقها أيضاً في بلورة أي صيغة عقلانية لتدبير عصري متحضر لدواليب ومكونات واختلافات ومصالح ومشكلات المجتمع, كما يبرز ذلك, على المستوى الفكري, عجز هذه الدولة عن تأسيس أي ثقافة ديمقراطية معممة إجتماعياً, مكرسة لقيم الاختلاف والحوار والتبادل, وتبنيها من طرف مختلف المكونات والقوى الفاعلة في المجتمع, إن السيادة العالمية لإسلوب الإنتاج الرأسمالي, أي وصولها إلى طور المعولم, كانت لها نتائج سياسية وإجتماعية واقتصادية مختلفة منها, تجييم مبدأ السيادة الوطنية وتنامي ظاهرة التدخل في شؤون الدول الوطنية لغرض إعادة بناء انظمتها السياسية واقتسام ثرواتها الوطنية, وخاصة النفط. ومن ملامح هذه المرحلة الجديدة من التوسع الراسمالي المعولم المشاركة الخارجية في النزاعات الإجتماعية الداخلية وبهذا المعنى لم تعد النزاعات الإجتماعية الوطنية قادرة لوحدها على حسم النزاعات الداخلية بمعزل عن المشاركة الفعلية للقوى الدولية.

الكلمات المفتاحية : الطائفية , بنية الدولة الوطنية , التوسع الرأسمالي .

www.manaraa.com

مقدمة

فهم علاقة الدولة أو البنية السياسية بالأديان والمذاهب ونمط العلاقات الإجتماعية, في مرحلة تكوين الدولة الوطنية, ضرورية لتمهد التحليل البنيوي للمرحلة الإستبداد للدولة الوطنية. فالبنية الفكرية للمذاهب والبنية الاجتماعية للطوائف في هذه المرحلة تتميّز بسمات خاصة تختلف عن تلك في المرحلة الحديثة. ولايمكن الخلط بين المرحلتين في دراسة سوسيولوجية عن الطوائف. فالطوائف في العصور السالفة هي جزء من التنظيم الاجتماعي, وفكرها إمتداد نابع من الأيديولوجيا الدينية السائدة, وهي لذلك تعتبر طبيعية, بمعنى إتساقها مع البنى السياسية والإجتماعية والثقافية, فالتعددية الإجتماعية ظاهرة ملازمة للمجتمع البشري منذ عرف هذا المجتمع ظواهر التبادل السلعي والملكية الخاصة والدولة. بل وقبل ذلك فان التمايزات الثقافية والعرقية والدينية بما تفرضه من تمايزات في الرؤى والمواقف السياسية هي تمايزات ملازمة لطبيعة المجتمع البشرى ذاته. وغدت أحدى ثوابت آلية الحياة المعاصرة, أن التعدد بمعنى "التنوع والاختلاف" ظاهرة في حد ذاتها لا تمثل مشكلة.

لا تتحول التعددية المذاهب والطوائف الى مشكلة تهدد الدولة الوطنية إلا عندما تفتقر هذه الدولة لشروط بناء المواطنة كإطار أعلى وأشمل لتفاعل الأفراد, أو تفشل في تأمينها وبالتالي في توليد الروح الوطنية المستمدة من المشاركة في دولة الحرية والحياة القانونية, وهذا هو وضع الدولة الاستبدادية والديكتاتورية. وغالبا ما تحاول هذه الدولة نفسها أن تغذي العصبيات الأهلية أو تعبأها في سبيل تأمين قاعدة إجتماعية مضمونة لها عندما تفتقر إلى فلسفة وإستراتيجية وطنية حقيقية. وتسعى إلى تعبئة بعض العصبيات الأهلية لتخفي فشلها وتؤمن لنفسها العصبية الداعمة كبديل عن الشرعية الديمقراطية والدستورية. إن الهويات الطائفية المسيّسة في الدولة الوطنية, هي نتاج عوامل سياسية (النظام السياسي), واقتصادية, وثقافية, وأيديولوجية, ومؤسساتية. أي هي نتاج علاقة الدولة الحديثة بمجتمعها المتعدّد, وتأزم هذه العلاقة, وما نجم عن ذلك من تمييز وعسف وإفراغ المجتمع, فاتحاً المجال لتسييس الهويات الثقافية للطوائف, بل عسكرتها في بعض الأحيان. ولذلك أكثر ما تترسخ العصبيات الطائفية والعشائرية وتتحول إلى بديل للانتماء الوطني في ظل النظم الإستبدادية التي تلغي الحريات, والإختلافات والتمايزات بالقوة والقهر.

الإشكالية التي ينطلق منها البحث هي, هل المجتمعات المتعددة من حيث الطوائف والمذاهب معرضة إلى التفتت والإنفكاك بسبب الخلل في طبيعة بنية الدولة الوطنية؟ هل ظاهرة التناحر الطائفي إفرازات مرحلة جديدة من التوسع الرأسمالي؟. ومن هنا نبني فرضية البحث والتي مفادها هناك علاقة مابين الخلل البنوي للدولة الوطنية وضعف مؤسساته

www.manaraa.com

والإقصاء الإجتماعي والسياسية والإقتصادية التي تمارسه السلطة السياسية وبين بروز ظاهرة الطائفية.

أولاً: تعريف ومفهوم الطائفة والطائفية.

ورد الطائفة في لسان العرب, الطائفةُ من الشيء: جزء منه, والجماعة والفرقة. جاء في المعجم الوسيط: الطائفة, الجماعة والفرقة, والطائفة: جماعة من الناس يجمعهم مذهب أو رأي يمتازون به[1]. الطائفي, بحسب معجم أوكسفورد هو الشخص الذي يتبع بشكل متعنت طائفة معينة, أي أنه الذي يرفض الطوائف الأخرى ويغبن حقوقها, أو يُكسب طائفته تلك الحقوق التي لغيرها, تعالياً على بقية الطوائف, أو تجاهلاً لها وتعصباً ضدها, في حين لا يعني مجرد الإنتماء إلى طائفة, أو فرقة, أو مذهب, جعل الإنسان المنتمي طائفياً, كما لا يجعله طائفياً عمله لتحسين أوضاع طائفته, أو المنطقة التي يعيش فيها, دون إضرار بحق الآخرين. فمن الممكن تماما أن يكون المجتمع متعدد الطوائف الدينية أو الإتنية من دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء دولة طائفية أو سيطرة الطائفية على الحياة السياسية, وبالتالي لتقديم هذا الولاء على الولاء للدولة والقانون الذي تمثله. ففي اللغة الإنكليزية (sectarianism) نسبة إلى (sect) وهي الطائفة أو الفئة وهو نفس الاسم تقريباً في الفرنسية (Le confessionnalisme)[2].

أما الطائفية هي نزعة سياسية, أو توظيف سياسي للطائفة لا علاقة لها بالعقائد الدينية أو المذهبية, وإنما أستغلت الخلافات المذهبية لأغراض مصلحية بعيدة عن مسارها الطبيعي, وتطورت هذه الخلافات لتصبح تعصبا أعمى أشبه بالعصبية القبلية وأخذت أبعادا عنصرية, ولكن بغطاء ديني ومذهبي, إذن الطائفية تنتمي إلى ميدان السياسة لا إلى مجال الدين والعقيدة, وأنها تشكل صراعاً سياسياً أكثر مما تعكس إرادة تعميم قيم أو مباديء أو مذاهب دينية لجماعة خاصة. إذن أن الطائفية لا علاقة لها في الواقع بتعدد الطوائف أو الديانات[3].

من هنا, ليست الطائفية, سواء شعوراً عدائياً لطائفة تجاه طائفة آخرى, أو إستراتيجية موازية تستخدمها بعض فئات النخبة السياسية في التنافس على السلطة. إذن الطائفية لم تنبع من مؤسسات الدولة نفسها, وإنما أتت إليها من خارجها. فهي أحد أبعاد الأزمة الوطنية الشاملة, وليست أزمة قائمة بذاتها. وهذا يعني أن الطائفية, بالرغم من تحولها إلى

---

[1] – محمد ابي بكر عبد القادر الرازي, مختار الصحاح, دار الرسالة, الكويت, 1983,ص400.

[2] - C.t.Oninons(ed) The Shorter Oxford English Dictionary, The Clarendon Press,Oxford,1956,P1528.

[3] - جابر سعيد عوض, مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية, بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي, الكويت, وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية,1993, ص154

www.manaraa.com

إستراتيجية رئيسية عند بعض القوى الإجتماعية للدفاع عن مصالح وإمتيازات ومكاسب إستثنائية وتكريسها، ليست ظاهرة مستقلة، ولا يمكن دراستها بمعزل عن الأوضاع السياسية والإجتماعية[1]. أطلق اسم طائفة على بعض الفرق الإسلامية في عصر متأخر ليكرس تحول الفرقة إلى جماعة دينية خالصة بعد أن تكون قد انسحبت من ساحة العمل السياسي أو الثقافي الذي يقع في أصل تسمية فرقة[2].

أن الهويات الدينية الجزئية (الطائفية) تقوم على عدة ركائز. أولاً تعيين الهوية الدينية أو الهوية المذهبية (في دين منقسم) على أساس الجماعة أو الطائفة وليس على أساس هوية الأمة-الدولة، وثانياً تسييس هذه الهوية كوحدة للفعل الجمعي كبديل عن الهويات الإجتماعية (الطبقات) أو الهويات الأيديولوجية، سواء ضد الجماعات الأخرى المغايرة أو ضد الدولة، وثالثاً أن الهويات الدينية الجزئية تنشطر بتأثير التنظيمات الإجتماعية (قبائل،مناطق، طبقات) أو هي التي تشطر هذه التنظيمات، ورابعاً أن الجماعة الجزئية سواء قامت على انقسام داخل الدين الواحد (المذهب) أو على تعدد الأديان، أو تعدد الإثنيات (الجماعات القومية) ذات المذهب أو الدين المختلف، فانها ليست كياناً صوانياً وليست لها بنية ثابتة[3].

إن الذي حكم تاريخ الإسلام في العصر الإسلامي هو الصراع بين السلطة والمعارضة وهو صراع طبقي إجتماعي خالص، كما حكمه لون آخر مكمل من الصراع وهو الصراع بين الدين والثقافة أي بين العقيدة السلفية الخالصة وبين الفكر الإسلامي في مناحيه ومدارسه المتنوعة. أما بعد العصر الإسلامي أي في العصرين المغولي والتركي العثماني فقد أخذ الصراع شكل آخر وهي بتغلب السلفية على الفكر وإنجسار الحركات الإجتماعية وحركات المعارضة لحساب ركود سياسي وإجتماعي مقارن للركود الفكري والحضاري. وعندما نرجع إلى ساحات الصراع الطائفي نجدها مقتصرة على العلاقات الصفوية، العثمانية وتنحصر ساحتها في العراق. وهو البلد الوحيد الذي عانى معاناة شديدة من التناحر بين السنة والشيعة، ومع ذلك فإن تأريخه يتماهى بهذا التناحر فهناك عناصر عديدة تحكم هذا التأريخ وتساهم في تكييف حركته[4].

ثانياً: تناقضات مراحلة تطور الدولة الوطنية.

الوطن هو نقيض الطائفية، فعندما يسود النظام الطائفي يغيب الوطن وعندما يفرض هذا -الوطن- نفسه تتوارى الطائفية، لكن لا الطائفية ذات ماهية ثابتة ومكتفية بذاتها، ولا

---

[1]- مهدي عامل، أزمة الحضارة، أم أزمة البورجوازيات العربية، ط3، دار الفارابي، بيروت، 1981، ص51-56.

[2]- سعد الدين إبراهيم (وآخرون)، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط2، منتدى الفكر العربي، عمان، 1998، ص 85.

[3]- غسان سلامه، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987،ص41.

[4]- عبدالآله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2002، ص20.

www.manaraa.com

الوطن جوهر ميتافيزيقي يقع خارج حدود التاريخ. إنهما, وسواهما من المتماثلات, ظواهر ذات حيثيات ملموسة مرتكزة إلى أسس مادية تؤلف بجملتها وبحركتها لحمة التاريخ. وبهذا المعنى يصح الإعتقاد بأن الوطن لا يحتمل ولا يطيق منافسة الطائفية له على السيادة, إذْ في هذا ضياعه المحقق. أما الطائفة فهي حين تحل محل الوطن وتحتويه فإنها تضفي صفاتها وخصائصها و ولاءاتها عليه, إنها تنفيه إلى العدم لتشيِّد عدمها الخاص مكانه في هيئة حروب تدميرية عقيمة وإعادة إنتاج لحروب أخرى من ذات الطبيعة[1].

إن الدولة الوطنية إرتبط ظهورها ونموها بالمرحلة الثانية من التوسع الرأسمالي المتسم بتنافس الدول الكبرى على إقتسام العالم سياسياً وجغرافياً. بمعنى آخر إن أغلب الدولة الناهضة بعد الحرب العالمية الأولى لم يكن بناءها السياسي ناجماً عن تطور تناقضات بنيتها الإجتماعية, والإقتصادية بل جاء تشكيلها بمساعدة خارجية. أي أنعكست قانون الإستقطاب الرأسمالي ونزعاته المتناقضة على مصير هذه الدول. ولم يكن بمقدور تلك الدول بناء وحدة إقتصادية تتصدى لسياسات التهميش والإلحاق. إذ ظهرت هذه الدول في المرحلة الثانية من الموجة التوسع النظام الرأسمالي, وبهذا فإن نشوءها وبناءها أفتقد منذ البدء شروط تطورها التأريخي المستقل الأمر الذي أعاق تحولها إلى دول وطنية مستقلة[2].

لم يفضي إنتشار الفكر التحرري المتزامن وظهور هذه الدول إلى نشوء بنية إقتصادية, وسياسية رغم إعتماد شرائح الطبقة الوسطى (الثورية) خطاباً قومياً عند تسلمها سلطة الدولة السياسية على غرار ماحصل في أوروبا . مما أدت التحولات الإجتماعية التأريخية في المواقع الطبقية للقوى الحاكمة في دول (الشرعيتين الثورية والوراثية) إلى بناء وترسيخ دولة ضعيفة من حيث البنيان, ناهيك عن تبعيتها الإقتصادية/السياسية للمراكز الرأسمالية, بسبب إنعدام ركائزه الإقتصادية وحواملة الإجتماعية, فضلاً عن إعتماده الروح الإنقلابية, و تحول الفكر التحرري (القومي) إلى شعارات سياسية أخفت وراءها روح التناقض بين الدولة ومكوناتها الإجتماعية- وأفرز إحتكار الدولة للفعاليات الإقتصادية الإنتاجية, إلى نتائج تخريبية تمثلت بإهدار فرص التنمية الوطنية المستقلة وظهور شرائح إجتماعية التي ترعرت في كنف السلطة السياسية (الدولة), وعملت على التكيف مع سياسات النظام الرأسمالي, وأصبحت تعكس مصالح الدولة الرأسمالية الإستعمارية, وبالتالي فهي مغتربة عن مصالح بلادها

---

[1]- مصطفى منجود, مفهوم التعددية في الفكر السياسي الإسلامي: رؤية منهجية في فكر الشوامخ, بحث مقدم في ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي, الكويت, وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية,1993,ص4.

[2]- السيد يسين (وآخرون), العرب والعولمة – بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1998,ص157-158.

www.manaraa.com

الوطنية. إضافة إلى مضامين السياسية الدولية التي كرست دولاً إستبدادية عاجزة عن بناء هوية وطنية ديمقراطية[1].

يتمتع قانون الإستقطاب الرأسمالي في الطور المعولم من التوسع الرأسمالي بتناقض مسار تطوره, ولهذا نراه يتجسد بنزعتين رئيسيتين أولهما نزعة الإندماج بين شركات المراكز الرأسمالية فارضاً بذلك ميولاً متسارعة نحو بناء تكتلات إقتصادية بهدف كسب المنافسة الإقتصادية والعسكرية, التي فرضتها نشوء الدول الرأسمالية الناهضة. وثانيهما نزعة تفكيك الدول الهشة بهدف منع تشكل هوية وطنية ديمقراطية ساعية إلى بناء دول قوية قادرة على صيانة مصالح بلادها الأساسية, وبالتالي تصبح هذه الدول عقبة في طريق توسع جديد لحلقات رأس المال, لإن الميول المتناقضة لحركة قانون الإستقطاب تعمل على إحداث تحولات في البنى الإقتصادية و السياسية للدول الوطنية تفضي إلى نقلها, من مواقع التبعية التي شغلتها في الحقب التأريخية المنصرمة إلى مواقع الإلحاق بإستراتيجية الشركات الإحتكارية وتكتلاتها الإقتصادية, هذه الإستراتيجية تعمل على تهميش إقتصادي وإجتماعي وسياسي لفئات وشرائح إجتماعية واسعة في الدول الوطنية, وتكون هذا التهميش والإقصاء العامل الرئيسي لبروز ظاهرة الطائفية[2].

إستناداً الى الميول المتناقضة لقانون الإستقطاب الرأسمالي بات ملحاً إعادة بناء موضوعة (حق الشعوب في تقرير مصيرها) وذلك بنبذ الإنفصال والتركيز على وحدة القوميات في إطار دولة فدرالية وطنية/ديمقراطية قادرة على صيانة حقوقها الأساسية. وبهذا المعنى فإن الشكل الفدرالي المرتكز على موازنة المصالح القومية يتمتع بأهمية تأريخية ملموسة في الظروف التأريخية المعاصرة[3].

أثبتت التجربة التأريخية المنصرمة أن إنشاء الدول والكيانات القومية الضعيفة تؤدي إلى النزاعات الإجتماعية والعرقية, فضلاً عن سهولة إلحاقها بالدول القوية وهذا ما أكدته النزاعات المندلعة في بعض الدول الجديدة, وبهذا المسار أرتبط الفكر السياسي النافذ في الدول الجديدة بطبيعة المرحلة الكولونيالية المتسمة ببناء دول مركزية مرتبطة بالوافد الخارجي وتوثيق علاقاتها السياسية, الإقتصادية التحالفات العسكرية مع الدول الكولونيالية. إن تيار التبعية للخارج الذي حاول تأسيس مبررات إزدواجية السلطة الداخلية / الخارجية استمد قوته

---

[1]- برهان غليون, ملاحظات حول الدولة في المجتمعات النامية, آليات السيطرة والعنف (مجلة الفكر العربي المعاصر, مركز الإنماء القومي, بيروت, عدد 15/14, آب-أيلول 1981) ص 40-41.

[2] – سلامة كيلة, العولمة آليات إعادة إنتاج النمط الرأسمالي العالمي (مجلة النهج, دمشق, العدد24, عام 2000) ص108.

[3]- سمير أمين, التطور اللامتكافئ – دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة, ترجمة, برهان غليون, ط4, دار الطليعة للطباعة والنشر, بيروت, 1985, ص ص230-233.

www.manaraa.com

التأريخية من الشعارات المثالية والدعوات القومية الأولى الرامية إلى بناء دولة بمساعدة خارجية بعد إنهيار الامبراطورية العثمانية. لقد حملت فترة إزدواجية الهيمنة الداخلية / الخارجية فكراً وطنياً معارضاً لفكر التبعية نما وتطور بعد الإحتلال وبناء الملكيات تركز مضمونه على الإستقلال الوطني من خلال الإنتفاضات والإحتجاجات الشعبية[1].

يمكن القول أن الفكر السياسي في المرحلة الأولى من نشوء الدول الوطنية توزع بين تيارين أساسيين الأول تيار التبعية للدول الكولونيالية, والثاني تيار وطني ليبرالي مطالباً بالإستقلال الوطني والتداول السلمي للسلطة, رافضاً للتبعية الخارجية. المرحلة الثانية في سيرورة التاريخية الدولة الوطنية دخول العالم مرحلة إزدواجية التطور الإجتماعي رأسمالي, إشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية, وإنتشار حركات التحرر الوطني مما أدى إلى تنامي فكر التحرر من التبعية الخارجية وبناء الدولة الوطنية المستقلة عبر الوسائل العنف. وبهذا السياق تنامت دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية مقابل ضعف الحركة الوطنية وقواها الطبقية فضلاً عن ضعف كتلتها الإجتماعية المطالبة بالإستقلال الوطني وعجزها عن حسم النزاع مع تيار التبعية عبر الوسائل السلمية الديمقراطية[2].

ان ضعف التشكيلات الإجتماعية في الدول الوطنية, وعدم نضوج الطبقات الإجتماعية بشكلها الرأسمالي أدى إلى هيمنة السياسة على الإقتصاد عبر السيادة السياسية لفكر الطبقة الوسطى حيث توزع فكرها السياسي بين تيارين أساسيين الأول تجسد في شعار الوحدة الذي يمكن إعتباره تعبيراً مثالياً عن حلم البرجوازيات المعاقة المتمثل بوحدة دولها وبناء سوقها الموحد, لإن البرجوازية في هذة البلدان قد ولدت معاقة أو بمعنى آخر مشوه. والثاني مثلته رغبات الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى المتحالفة والفئات الفقيرة في بناء نموذج دولة العدالة الإجتماعية. إن إنقسام الفكر السياسي للطبقة الوسطى بين شعاري الدولة القومية و بين الدولة الإشتراكية شكل مصدراً سياسياً للنزاعات الإجتماعية بين تياري الحركة الوطنية الذي حملته الطبقة الوسطى, إن طموح شرائح الطبقة الوسطى في بناء الدولة الوطنية ودولة الموازنة الإجتماعية[3].

والمأزق هنا إن الدولة الوطنية تسعى إلى تحوّيل المؤسسات الإجتماعية التقليدية للقبائل والعشائر التي لا تزال فاعلة في مناطق الاطراف, الأقليمية والريفية, إلى حجر أساس في الدولة. والعمل على تسييس الهويات الجزئية. إن عوامل هذا النجاح في تسييس هذه الهويات

---

[1]- مهدي عامل, أزمة الحضارة, مصدر سبق ذكره, ص ص 213-215 .

[2]- سمير أمين, الرأسمالية المتهالكة, ترجمة,فهمية شرف الدين و سناء ابو شقرا ,ط1, دار الفارابي , بيروت, 2003.ص45.

[3]- وضاح شرارة, حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين, ط1, دار الحداثة, بيروت, 1980, ص228

www.manaraa.com

لا يرجع فقط إلى الطابع المركزي المفرط للدولة الوطنية وسياساتها الإحتكارية خصوصاً في صيغتها ما بعد الكولونيالية، أي الفترة الممتدة من منتصف القرن العشرين حتى نهايته، بل يتعداه إلى نشاط ايديولوجية الإسلام السياسي وشرائح من المؤسسة الدينية وطبقة رجال الدين، فضلاً عن المؤثرات الإقليمية، والعالمية وإنهيار الاشتراكية كنظام هكذا، إذن، تظل الدولة الوطنية بدون جذر إجتماعي فعال، الأمر الذي يجعل منها، في الواقع، دولة غير متماسك إجتماعياً وسياسياً وإقتصادياً. وسبب هذا هشاشة الإجتماعي، هو أن هذه الدولة لم تنشأ عن صراع داخلي قسم المجتمع إلى شرائح وطبقات، وأتاح بالتالي لأحد أطرافه المتصارعة أن يرسي سيطرته عبر صيرورة تأريخية طبيعية حسب قانون الاضداد. أي أن دول مجتمعاتنا لم تشكل جهاز سيطرة منبثق من المجتمع، ولو بإتجاه الإنفصال عنه وإمتصاص "مادته". لذا ولدت هذه الدولة، بنمط سلطتها الخارجية وطاقمها وأجهزتها ومثقفيها، هامشية بالمعنى الحرفي. ولم تنجح في كسر هامشيتها حتى عندما أمسكت في قبضتها مقاليد الحكم والتنظيم السياسي ووسائل الإنتاج الرئيسية والإيديولوجية الرسمية[1].

ثالثاً: هلامية ركائز الفكر السياسي للدولة الوطنية.

بناء الدول الوطنية وطبيعة نظمها السياسية وسمات تشكيلاتها الاجتماعية ما زال يغري الكثير من الكتاب والباحثين في تقصي وتناول خصائص المراحل التاريخية التي مرت بها هذه الدول وأبنيتها السياسية والاجتماعية، وركائز الفكر السياسي الفاعل في الحياة السياسية عبر مراحل بناء الدول الوطنية من خلال تحديد دور وأهمية المستوى السياسي/الأيديولوجي في تحديد المسار التاريخي لنمو وتطور هذه البلدان. وتأثير الفكر السياسي على الوقائع الإقتصادية، والسياسية في تأريخ الدول الوطنية. إن هيمنة السياسة على الإقتصاد ورغم ترابطهما السببي استمدت شرعيتها الفكرية من سيادة النموذج الإشتراكي السوفيتي وما نتج عنه من هيمنة موضوعات نظرية وسياسية جرى إعتمادها عند بناء الدولة السوفيتية ونظامها السياسي أهمها إستلام السلطة السياسية عن طريق الثورة الإجتماعية وإستخدامها كرافعة سياسية للتحولات الإقتصادية/الإجتماعية الثورية[2].

بمعنى آخر إن إستلام السلطة على أساس سياسة ثورية تقود إلى تغيير علاقات الإنتاج وتحولها من نموذج إنتاجي رأسمالي إلى نموذج إشتراكي، وما يتطلبه ذلك من تحولات في بناء التشكيلة الإجتماعية ومواقع قواها وشرائحها الطبقية والسياسية. رغم صحة هذا

---

[1]- ارنست غيلنر(وآخرون)، السلطة والأساطير والإيديولوجيات، ترجمة كمال خوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1980،ص127.

[2]- مهدي عامل،أزمة الحضارة، مصدر سبق ذكره، ص ص146-147.

www.manaraa.com

التوصيف ونجاحه بعد توفر شروطه الإقتصادية والإجتماعية في تجارب تأريخية إلا ان هيمنة المستوى السياسي على الوقائع الإقتصادية والإجتماعية في البلداننا أخذت طابعاً تدميرياً, على الدولة الوطنية وتشكيلها الإجتماعي, وذلك بسبب إرتباط ظهور الدول الجديدة بالموجة الثانية من التوسع الراسمالي, وما أفرزه ذلك من معالجة سياسية أهتمت بمصالح رأس المال الوافد بعيداً عن المحركات الإقتصادية للحياة الإجتماعية الواقعية, بسبب غياب المرجعية الفكرية الوطنية الناظمة للحياة السياسية في الدول الوطنية الجديدة ساد المستوى الأيديولوجي وشعاراته المثالية[1].

إن الطائفية داخل الدولة هي إنعكاس للطائفية داخل المجتمع على القبول بالتعايش داخل الدولة مع ممارسات طائفية عديدة, إن لم يُشَرعِن لقيام الدولة الطائفية نفسها, بوصفها حتمية إجتماعية أو تعبيراً عن خصوصية محلية لا يمكن التجاوز عنها من دون إرتكاب مخاطر السير في إتجاه إقتسام غير عادل للسلطة والثروة المرتبطة بها. وكما عمل هذا التصور على تحرير النخبة, في الحكم والمعارضة معاً, من مسؤولياتها تجاه بناء دولة حديثة حقيقية, قوامها مفهوم الحق والقانون[2].

أن تفسير صعوبات وتحديات نشوء نخبة وطنية منسجمة ومتماسكة, لا يبرر بأي شكل ممارسة الطائفية من قبل هذه النخبة أو بعضها داخل الدولة. فشرط تكوين هذه القوة السياسية الأساسية, وتبوئها مركز نخبة وطنية, هو قدرتها على تجاوز المصالح الجزئية والعصبيات الخاصة, ومنها النعرات الطائفية, حتى تصبح في مستوى المسؤولية الوطنية أو العمومية, وفشلها في ذلك يعكس عجزها عن تمثل قيم السياسة الحديثة ومعاييرها, أكثر مما يعكس ضعف الشعب وأميته أو تعصبه لهذا الدين أو ذاك[3].

لا يمكن إنكار أن الإستيطان التأريخي للقوى والثقافة الطائفية في المنطقة لعب دوراً أساسياً في تهيئتها للعب الدور التخلفي الراهن الذي يعيق تقبل مجتمعاتنا للمستجدات الحضارية, ويشدها الى الخلف, ولا نقصد هنا تقبل المستجدات التكنولوجي والتكنوقراطي في عملية الإنتاج الإجتماعي, وما تنطوي عليه من تحديث وسائل وأدوات إنتاج, بل نقصد تقبل صيغ علاقات الاجتماعية الحضارية الإنسانية المتمثل في صورة الدولة الحديثة أو الدولة المؤسساتية الأقرب إلى الصيغة العلمية المتمحورة حول تكافؤ المواطن في الحقوق والواجبات والفرص, وعدالة توزيع مردود عملية الإنتاج, إن عامل استيطان قوى وثقافة الدين السياسي في

---

[1] – جورج بالانديه, الأنثروبولوجيا السياسية, ترجمة جورج أبي صالح, ط1, مركز الإنماء القومي, بيروت, 1986, ص124.

[2] – فالح عبدالجبار, نظرة في مصادر منهج حنا بطاطو (مجلة النهج , دمشق, العدد25 , عام 2001) ص12.

[3] – مهدي عامل, في الدولة الطائفية, ط1, دار الفارابي, بيروت, 1986,ص 62-65.

www.manaraa.com

مجتمعاتنا, متحقق كونها جزءاً أصيلاً من بنية النظام التقليدي, من حيث هو نظام عرقي طائفي تعود لعدد من الأسباب الفكرية منها, تماهي مفهوم الدولة مع السلطة حيث جرى اختزال الدولة بالسلطة السياسية, وموقع السلطة السياسية في التشكيلة الإجتماعية باعتبارها القوة القانونية والإقتصادية القادرة على إحداث تغيرات جوهرية في التشكيلة المجتمع[1].

إن إعطاء الأسبقية للآلية السياسية, بالمفهوم السوسيولوجي الواسع للسياسة على الآلية الإقتصادية والآلية الثقافية في تفسير أوضاع المجتمعاتنا, كجزء من منظومة مجتمعات العالم الثالث. ويبرر هذا التصور بكون ما تعانيه هذه المجتمعات من تخلف لا يرجع إلى التمايزات الإجتماعية-الطبقية, ولا إلى العامل الثقافي-الإيديولوجي, بل يعود بالدرجة الأولى, إلى كيفيات وأشكال توزيع السلطة والنفوذ الإجتماعي, التي تشرط بدورها أشكال توزيع المراتب الإجتماعية وقنوات الإستفادة المادية أي الجانب الإقتصادي, وكذلك المعرفة والقيم والرموز أي الجانب الثقافي-الإيديولوجي. وذلك على إعتبار الجانبين الأخيرين تابعاً, في التحليل النهائي, للكيفيات التي تشتغل وفقها الآلية السياسية في المجتمع المعني. من هنا يمكن إعتبار الظواهر السياسية كوقائع خاصة لها منطقها الخاص, وتمر بتاريخ خاص بها أيضا, ولا يفسر السياسة بعلاقات الإنتاج أو بتقسيم العمل, كما هي الحال عند(كارل ماركس أو أميل دوركهايم). ليست وسائل الإنتاج هي التي تؤثر لوحدها في تغير الأنظمة الإجتماعية, بل إن وسائل الإدارة تؤثر بالقوة ذاتها أيضا. هذا تعود إلى أن هذه المجتمعات لم تتمكن بعد من إفراز هيمنة طبقية واضحة المشروع والمعالم, وقادرة, على هيكلة مكونات وإختلافات المجتمع, وتطويره, كما حدث بالنسبة للبورجوازية الغربية. وهكذا فليست هناك إمكانية علمية للحديث بالدقة الكافية عن طبقة برجوازية[2].

وفي غياب هذا المشروع الطبقي المهيمن –بالمعنى الماركسي لمفهوم الطبقة الاجتماعية – ستصبح الدولة في المجتمعاتنا هي البديل الوظيفي لمختلف الفعاليات الطبقية-الإجتماعية, بل عائقاً دون تبلورها تكويناً, ووعياً, وممارسة. وإذا كانت الحركات الوطنية في هذه المجتمعات قد شكلت ما يشبه حلفاً وطنياً حارب الإستعمار الأجنبي, ودافع عن الذاتية الوطنية والقومية في فترات الحماية أو الإحتلال, التي كان المستعمر فيها يشكل التناقض المرحلي الأساسي, فإن التناقضات الإجتماعية الثانوية بين مختلف الفئات والشرائح لم تلبث أن انفجرت بعد إستلام الإستقلال الشكلي. ولما كانت بعض فصائل النخبة الوطنية هي التي

[1]- لطفي حاتم, آراء حول وحدانية التطور الرأسمالي ونضال اليسار(مجلة الثقافة الجديدة, دمشق , العدد,278, 1997) ص33.

[2]- مغنية الأزرق, نشوء الطبقات في الجزائر, ترجمة سمير كرم, مؤسسة الأبحاث العربية, بيروت, 1980, ص75-78 .

www.manaraa.com

تملك تأهيلات إقتصادية وثقافية وسياسية لخوض مرحلة ما بعد الإستقلال، فإنها، ونظراً لظروف نشأتها وتكونها في أحضان المستعمر، لم تكن قادرة على دفع مد الصراع الإجتماعي إلى مداه البعيد، ولذلك كان تركيزها على السلطة، بل التسلط لكبح أي صراع، إن الاقتراب أو الإبتعاد من السلطة هذه سيكون، هو المحدد الرئيسي للوضعية المراتبية للشرائح والفئات المختلفة، ولمواقفها ومواقعها وأدوارها الإجتماعية[1].

وبقدر ما تصبح المكانة التي تحتلها طبقة أو فئة إجتماعية معينة في الدولة هي التي تحدد وضعيتها الإجتماعية والإقتصادية، فإن الصراع على السلطة يصبح العامل الذي يشرط ويتحكم بكل فعالية اجتماعية فكرية كانت أم مادية، وتبدو الدولة عندئذ كمجرد رافعة للطبقات وللنخب المتجددة، وهذا ما يفسر الهشاشة الكبيرة للحياة السياسية في البلاد النامية من جهة، وسيطرة هذه الحياة الهشة على كل نواحي من النشاط الفردي والإجتماعي[2]. وليست الأحزاب السياسية هنا إلا طفرات سياسية تعيش على هامش الحزب الرئيسي والأساسي الذي هو الدولة ذاتها، وليس لهذه الأحزاب، خارج إطار تعايشها أو تنافسها مع الدولة، أي حياة ثقافية أو إجتماعية مستقلة وخاصة إن الجدل الإجتماعي يظل هنا، بالدرجة الأولى، جدلاً سياسياً، مما يفقر المجتمع من الإبداعات النظرية والعلمية والتقنية، ويعطي لصراع الطبقات والبرامج شكل الصراع بين الدولة والمجتمع، وهذا يمنع الوصول إلى أي تركيب أو تسوية وفي إطار هذا الفراغ (حيز) الإجتماعي، الذي تتحرك فيه الدولة في المجتمعات النامية، لم يبق لها من دور إجتماعي غير إنتهاج إستراتيجية الإستبعاد والقهر والإستعباد للأغلبية الإجتماعية، وإدارة العنف وتقنينه[3].

وبما ان بنية الدولة هي بنية ضعيفة ومن هنا تبدأ الدورة باستيلاء الجماعة البدوية المتلاحمة بأشكال الولاء القرابي (العصبية)، على الملك (المدينة، او الحاضرة)، لا تملك المدينة ردا لهذا الإختراق من قطبها المضاد بالعنف، فالسلاح، والشجاعة، والتماسك، عناصر لا تنتمي اليها بحكم إستقرارها واسلوب حياتها بالذات. في هذه العلاقة تبدو المدينة اضعف من غريمتها (البادية)، في تنظيم العنف، ولكنها اقوى في تنظيم إنتاج الثروة والرفاه، ويحارب كل طرف بأدواته المتاحة، لكن المدينة تنتصر على القبيلة بأن تزيل عنه صبغته قبلية (البدوية)، وبذلك تزيل عنه مكامن قوته، إنها تستخدم سلاحها الخفي، الثروة، نعيم العيش، وتقوم بازالة أنياب

[1] – برهان غليون، الوعي الذاتي،ط1، منشورات عيون المقالات، الدار البيضاء، 1987ص135.

[2] – سمير أمين، المغرب العربي الحديث، دار الحداثة، بيروت، 1980، ص ص 49-52.

[3] – علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ط2، ج 1، دار كوفان للنشر- لندن، عام 1992، ص298.

www.manaraa.com

العصبية ان نمو البداوة و/او هيمنة القيم القبلية تتناسب طردياً مع ضعف الدولة المركزية، وضعف المدينة[1].

خامساً: إشكالية الأكثرية والاقلية من الميدان السياسي الى الميدان الديموغرافي.

أن ما تعانيه المجتمعات العربية من تخلف مركب ومستفحل يرجع، بالأساس، إلى الإخفاق السياسي للدولة القائمة في هذه المجتمعات، وإرتباطاتها بفعاليات وممارسات إجتماعية تخدم، بالأساس، توجهات ومطامح لا تمت إلى مصالح وحاجات ومطامح الأغلبية الساحقة من الشعب بأي صلة، بل ترتبط أساساً بالدولة، ومجمل السائرين وفق خطها الرئيسي في قمع ونهب المجتمع، وإحكام الخناق عليه، وإدارته عبر تسخيرها لمؤيدها ومساندها من مختلف الشرائح والفئات بأقل كلفة ممكنة[2].

وفي هذه الأوضاع الإجتماعية المتردية التي تخلقها دولة المصالح الخاصة، يفتح الباب واسعاً وعلى مصراعيه لكافة أساليب، وعلاقات الولاءات السياسية والشخصية لتحقيق الأغراض والمصالح الفردية والفئوية الخاصة والمحدودة. هذه الأنماط من السلوكات ضرب لقيم العمل، والإنتاج، والتسامح، وتنتشر قيم الأنانية، تجعل من العسير جداً على الناس الاستمرار في التمسك بالقيم الإيجابية، وتخلق بيئة مناسبة لإنتشار الفساد مما يؤثر تأثيراً بالغاً على إنتاجية الفرد في المجتمع[3].

أن التركيز على العلاقات العشائرية في البلدان العربية يعبرعن البؤس الذين اتسم بهما الفكر المؤسساتي الذي اتجه في سعيه لإقامة دولة وطنية حديثة وإضفاء المشروعية السياسية عليها إلى التركيز على مسألة الهوية والتجانس والاندماج بدل بناء مفهوم المواطنة وتأمين شروط تحقيقها وهي الحرية والمساواة القانونية وحكم القانون الذي لا تقوم من دونه أي مواطنة ولا رابطة سياسية، أو وطنية. وقد سعت الدولة إلى التعويض عن غياب مقومات بناء المواطنة، بتركيز على الهوية والانتماءات الثقافية الواحدة والأصول التاريخية المشتركة. فحولت الوطنية من حقوق وواجبات، إلى ايمان بعقيدة سياسية قومية جديدة. وتحويل الوطنية إلى مسألة هوية وتوليد نزعة وطنية انصهارية صماء تتطابق مع مفهوم العصبية الطبيعية أكثر مما تعبر عن نشوء فكرة وطنية سياسية، ووضع القومية كهوية جديدة في تنافس مع الهويات الأهلية الطائفية أو القبلية وبموازاتها. وهكذا أصبح التعدد الطائفي مصدر التوتر بدل أن ينظر إليه على أنه ثروة وطنية، وكوضع عرفته المجتمعات منذ قرون وبنت من حوله نظمها الأخلاقية

---

[1] – ابن خلدون، المقدمة، القاهرة، دار الشعب (1974)، ص 33 و111 –114

[2] – سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988،ص28–30.

[3] – جورج بالانديه، مصدر سبق ذكره، ص97–100.

www.manaraa.com

الرئيسية بما تعبر عنه من قيم التعايش والتسامح التاريخية التي ميزت هذه المجتمعات, ويفصلها عن المجتمعات الأخرى الطبيعية ويرفع من قيمتها الجوهرية[1].

من هنا أصبحت مفهوم الأكثرية والأقلية لب لكل مشاكل هذه المجتمعات, بالرغم أن مفهوم الأكثرية والأقلية هي الأساس الكلاسيكي للديموقراطية التمثيلية الحديثة, أداتها الإنتخابية, وعماد حرية الإختيار, منذ أن وضع (جون لوك), أبو الديموقراطية الحديثة, كتابه «أطروحتان في الحكم», وعليه فالمفهوم العددي أو الحسابي هو مفهوم سياسي- انتخابي. ولضعف الثقافة المؤسساتية في البلدان النامية, ينقل هذا المفهوم إلى الحقل الديموغرافي. فالأكثرية السياسية- الانتخابية تتحول الى أكثرية مذهبية, أو دينية, أو قومية. ومن هنا تأزمة الوضع للاسباب, يتعلق بمشكلات بناء الدولة(state- building) في المجتمعات المتعددة قومياً ودينياً. إذ هي تفتقر إلى التجانس الثقافي المفترض في أساس نشأة وتكوين الدولة الحديثة. وانتهت إلى نوع مريع من الإستبداد, لحمته الدكتاتورية, والتطهير العرقي[2].

الأكثرية والأقلية السياسية أساسها الأفراد والأحزاب, لا الجماعات الدينية أو المذهبية وتقوم على قواعد دستورية محددة: حرية التجمع, حرية الرأي وحرية الإنتخابات, أما الأكثريات والأقليات المذهبية والدينية والإثنية, فوجودها وتسييسها ينبعان من اختلال بناء الدولة, اختلال آليات وأطر المشاركة السياسية, والمشاركة الإدارية في مؤسسات الدولة, منهاالأمنية, والمشاركة الاقتصادية, والمشاركة الثقافية, حرية إستخدام اللغة القومية, الإعلام, الإنتاج الثقافي, والحريات الدينية, حرية المعتقد وحرية ممارسة الشعائر والطقوس. أما ان تطغي الملل والنحل على الأساس الديموقراطي فتلك مشكلة مستعصية من الناحية السياسية و الاجتماعية والفكرية. ذلك أن زحف الأقلية والأكثرية من الميدان السياسي- الانتخابي إلى حقل المذاهب والأديان, يعني تحويل الأكثرية الديموغرافية الدينية - المذهبية إلى أكثرية سياسية دائمة, وتزكية وتبرير, وشرعنة هذا النوع من التحول السياسي الذي يعود بنا إلى ماقبل الدولة, وعصر الملل والنحل, إلى عصر الدولة السلالية, الأسرية, الأبوية, المقدسة [3].

---

[1]- وضاح شرارة, مصدر سبق ذكره, ص228.

[2]- جابر سعيد عوض, مصدر سبق ذكره, ص15:4.

[3]- رسول مطلق محمد, المجتمع العراقي متعددون في وحدة قلقة- بحث تحليلي في سوسيولوجيا التنوع الديني والاثني (مجلة دراسات اجتماعية , بيت الحكمة – بغداد , العدد 33, لعام 2014) ص50.

www.manaraa.com

أن الفشل في بناء الأمه يهدم الديموقراطية، وأن فشل بناء الديموقراطية يفكك الأمم. مما يؤدي إلى إختلال توزيع موارد السلطة والثروة، أياً كان شكله. فإذا اختل توزيع السلطة والثروة بين الشرائح الإجتماعية نشبت حروب مذهبية وأثنية، تهدم كل ما حولها[1].

إن الأغلبية والأكثرية لا معنى لها غير المعنى السياسي – الإنتخابي في الدول المتجانسة ثقافياً، حيث لا يوجد أي تسييس للفروق في الدين والمذهب والعرق، أي حيث يوجد اندراج متوازن في بنية الدولة. لكن الأغلبية والأكثرية لها كل المعاني السيئة، الهادمة لبناء الديموقراطية وبناء الدولة في البلدان النامية، وبخاصة المشرقية. فهذه الفروق مسيسة بدرجات مريعة، ولمصالح فئة صغيرة جداً.

سادساً: رأس المال المعولم ومستقبل الدول الوطنية.

إغتراب الدولة الوطنية عن مكوناتها الإجتماعية، وتفكك التشكيلات الإجتماعية للدولة الوطنية، وحداثة نشوء طبقاتها الإجتماعية ذات (النسق) الرأسمالي فضلاً عن سقوط فكر التبعية وأزدواجية السلطة الكولونيالية لم يترافق وبناء الدولة حسب الأسس الدستورية للشرعية الديمقراطية، حيث حافظت الدول الجديدة على مؤسسات الدول القديمة وأجهزتها البيروقراطية ناهيك عن إلغائها ــ للنظم السياسية الجديدة ــ والمؤسسات الشبه الديمقراطية التي سادت في الحقبة الكولونيالية المنهارة [2].

فالدول الوطنية وإستقلال قرارها السياسي لم ينفي التأثيرات الخارجية على قواها السياسية الفاعلة المتمثلة بنزاعات سياسية في الداخل، حيث تمركزت حول شعارات أيديولوجية أخلت بوحدة الدول الوطنية، وسيادة البرامج الفكرية المثالية على الحاجات الفعلية للتشكيلات الإجتماعية مما أدى إلى إنقسام المرجعية الوطنية بين فكر سياسي قومي رافض لبناء الدولة الوطنية المبنية على أساس الموازنة السياسية والإجتماعية وبين شعارات يسارية. إضافة الى ذلك سيادة المستوى الإيديولوجي في الحياة السياسية لدولة التحرر الوطني عبرت عن عدم نضوج بناء تشكيلاتها الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، إذ بقيت مؤسساتها تتمتع بهيمنة إجتماعية، وإرتكازها على أحزاب سياسية. لذا فان ضعف التشكيلات الإجتماعية وتناحر الأحزاب السياسية عزز الروح العسكرية للطواقم القيادية الحاكمة وفتح المجال أمام الانقلابات العسكرية[3].

---

[1]– سيد فريد عطاس، تعريف الخطابات البديلة وانواعها – المجتمع المتعدد الثقافات في المانيا (إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع، بيروت، العدد 9، 2010) ص14.

[2]– برهان غليون (وآخرون)، حول الخيار الديمقراطي– دراسة نقدية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص116–118.

[3]– لطفي حاتم، دور العوامل الخارجية في تحديد مصائر الدول العربية بتهميش سيادتها وتهديد مستقبلها (مجلة النهج، دمشق، العدد 6 ، 1996) ص77.

www.manaraa.com

في دول التحرر الوطنية, لم يعر للفكر السياسي إهتماماً لبناء الوحدة الوطنية المنبثقة من وحدة وتوازن مصالح مكونات التشكيلة الوطنية, بل أعتمد أساليب قسرية ضد الخصوم السياسيين المطالبين بشرعية وطنية ديمقراطية للحكم ــ مما أدت الروح الشمولية الناظمة للفكر السياسي الحاكم في دول التحرر الوطني, إلى تجاهل الحقوق القومية للقوميات الأخرى وبهذا المعنى حمل الفكر السياسي الحاكم نزعات متناقضة إزاء حق تقرير المصير, الذي كان شعاراً ومرتكزاً أساسياً في نضاله القومي أخفق في مد حق تقرير المصير إلى الأقليات المتواجدة في دولها منتقلاً إلى مواقع عنصرية في نظرته إلى تلك الأقليات القومية. إن الفكر السياسي في دول الوطنية ليس لها مرتكزات ثابتة بل تتغير تبعا لطبيعة النخبه السياسية الحاكمة, التي سرعان ما تآكلت لتشهد تبدلات تدريجية متحولة من الحزب الواحد الذي جرى إختزاله إلى حكم العشيرة الواحدة والقائد الواحد[1].

لا يمكن دراسة الدولة الوطنية في الشرق والمنطقة العربية, بمعزل عن نمو وتطور العلاقات الرأسمالية وبلوغها مرحلة تأريخية اشترطت معها ظهور الدولة الرأسمالية, أفضى نمو وتطور رأس المال إلى ظهور طبقة برجوازية اشترطت قوتها السياسية ومصالحها الإقتصادية توحيد الأسواق الوطنية بديلاً عن البعثرة الإقطاعية واستناداً إلى قوة ومصالح الطبقة التأريخية الناهضة. لان الدول القومية نشأت في أوروبا إستجابة للتطورات الإقتصادية والإجتماعية التي فرزتها الحركة الصاعدة لرأس المال. وبعد توحيد الأسواق الوطنية وتوطيد الدول القومية, تطورت النزعات التوسعية لراس المال فاتحاً بذلك مرحلته الاستعمارية المتسمى بالنزاعات والحروب الدولية. فأنتج الطور الجديد من التوسع الرأسمالي المعولم دولاً وطنية هامشية بسيادة الهويات الفرعية وما يشترطه ذلك من تنامي فكر مذهبي وسيادته في الحياة السياسية[2].

إن السيادة العالمية لإسلوب الإنتاج الرأسمالي, أي وصولها إلى طور المعولم, كانت لها نتائج سياسية وإجتماعية واقتصادية مختلفة منها, تحجيم مبدأ السيادة الوطنية وتنامي ظاهرة التدخل في شؤون الدول الوطنية لغرض إعادة بناء انظمتها السياسية والمشاركة في ثرواتها الوطنية, وخاصة النفط. ومن ملامح هذه المرحلة الجديدة من التوسع الراسمالي المعولم مشاركة الخارج في النزاعات الإجتماعية الداخلية وبهذا المعنى لم تعد النزاعات الإجتماعية الوطنية قادرة لوحدها على حسم النزاعات الداخلية بمعزل عن المشاركة الفعلية

[1]- محمد جابر الأنصاري, تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل لإعادة فهم الواقع العربي, ط3, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2002, ص95.

[2]- سمير أمين, التطور اللامتكافئ, مصدر سبق ذكره, ص 237-240.

www.manaraa.com

للقوى الدولية. ومشاركة الخارج في النزاعات الإجتماعية الوطنية تحددها وحدة المصالح الطبقية الدولية/الوطنية المتحكمة في الحياة السياسية والتي تتطلب تخطي المصالح الوطنية. الطور الجديد من التوسع الراسمالي تهدف الى سياسة التدخلات العسكرية في إعادة بناء أنظمة الحكم الدول الوطنية بما تعمل على تشتت الهوية الوطنية وتسيس المؤسسات الأهلية. وتعمل سيادة الهويات الفرعية في التشكيلات الاجتماعية المتشظية الى هيمنة قوى السياسية الطائفية[1].

ان فكرة "انتصار السوق" تقترن لدى منظري هذا التيار، بهجوم سياسي – ايديولوجي جامح يسير في عدة اتجاهات. الهجوم على دولة الرفاه الإجتماعي، بهدف إعادة "تسليع" العمل، والهجوم على الدور التنظيمي للدولة في مجالات السياسة المالية والنقدية والاجتماعية، وكسر الحواجز القومية امام حرية حركة رأس المال في أرجاء العالم، وتقليص دور الدولة، وبتعبير آخر الغاء دور الدولة القومية كموجه وناظم إقتصادي. فالإقتصاد وفق هذه النظرة، هو الأساس، أما السياسة فهي التابعة وعليه فان الدولة القومية، كأداة للسياسة، غدت هامشية وضعيفة، أما الشركات والأسواق المتحررة، من سطوة الدولة، فستدير عوامل الإنتاج بأعلى كفاءة ممكنة. ومع تزايد سطوة النخب التكنوقراطية والادارية الناجمة عن خروج قوى السوق عن سيطرة الدولة القومية، ينشأ وضع متناقض، فالنخب السياسية المفوضة والمخولة على أساس الإنتخاب لن يعود بوسعها أن تتحكم بسير الإقتصاد المعولم، أما النخب التكنوقراطية الإقتصادية غير المنتخبة فتتحكم بهذا السير. أن هذا الوضع يطرح على بساط البحث قيمة ومعنى الانتخاب، والمساءلة، والضغط، والتغيير، في إطار النظام السياسي.

الإستنتاجات.

- ترابط أشكال العنف الطائفي مع أشكال الاضطهاد الاجتماعي، حيث يتجلى العنف الطبقي والاجتماعي من خلال العنف الطائفي المتمثل بحيازة السلطة والثروة والإقصاء والتهميش. لأن هناك علاقة طردية بين الإقصاء السياسي والإجتماعي والإقتصادي و زيادة العنف والتوترات الطائفية.
- نشأت الدولة الوطنية الجديدة إرتباطاً بتوسع السوق الرأسمالي والمنافسة الدائرة بين المراكز الرأسمالية وما نتج عن ذلك من تحديد مواقعها كدول تابعة في توجهاتها الإقتصادية والسياسية. واليوم تمر النظام الرأسمالي بطور جديد من التوسع، مما يفرز تأثيرات إقتصادية وسياسية واصطفاف جديد لكافة شرائح الإجتماعية في الدول الوطنية.

[1]– روبرت أولبرتين (وآخرون)، أطوار التطور الرأسمالي – الازدهارات والازمات والعولمة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009، ص312-313.

www.manaraa.com

- التغيرات الاجتماعية والسياسية الجارية في اغلب دول منطقتنا مهدت الطريق لبناء قوى طائفية جديدة تسعى الى إعاقة بناء رؤية وطنية تستند على وحدة مكونات العراق السياسية و مصالح تشكيلته الإجتماعية.
- تحاول القوى الإجتماعية الناهضة في الدولة الوطنية, بناء قوتها الطبقية إنطلاقاً من غياب الرقابة الوطنية وإستشراء حالة الفساد التي تعيشها الدولة الوطنية , فضلاً عن تلاحمها الطائفي / القومي مع الأحزاب السياسية للسيطرة على سلطات الدولة الأساسية.
- عمدت الشرائح الطبقية الجديدة وبسبب روحها الطائفية/القومية الى بناء علاقات تجارية مع دول الجوار المذهبية وبهذا المعنى فقد تغلفت المصالح الطبقية الناهضة بأطر مذهبية أقليمية حيث شكلت دول الجوار إمتداداً سياسياً إقتصادياً سانداً لتلك القوى في نزاعاتها الوطنية .
- أدت هامشية الأنشطة الإقتصادية وتجارية و مالية ـ والروح الطائفية القومية لدى القوى الإجتماعية الناهضة إلى غياب الروح الوطنية والعقل السياسي الناظم لصيانة ثروات الوطنية .
- نشوء اصطفافات سياسية جديدة بين فصائل القوى السياسية المتنازعة على الساحة السياسية, وبهذا المعنى يمكن مشاهدة تحالفات طائفية / قومية متحركة تحاول الحصول على مواقع قيادية في سلطة الدولة السياسية .
- الإنتقال إلى الدولة الوطنية الديمقراطية يشترط تحرر الفكر السياسي السائد من حاضنته الطائفية, وتخليه عن موضوعة إقتسام السلطة.
- تحولت المساومات الطائفية والعرقية الى أعراف دستورية في البناء السياسي للدولة الوطنية أجبر الكثير من الكتل الشعبية المتضررة على رفض الشرعية الانتخابية المرتكزة على الاغلبية الطائفية العرقية, والمطالبة بتحويلها الى شرعية ديمقراطية متركزة على تحالفات سياسية ـ اجتماعية وطنية .
- تعرض الثروات الوطنية الى نهب الشركات الدولية وتفشي الفساد في مؤسسات الدولة الإدارية حفز الكثير من الكتل الإجتماعية على الإنجياز إلى جانب إنتهاج السياسية الملموسة المنطلقة من صيانة الدولة لثرواتها الوطنية وتطوير دورها في بناء شبكة الضمانات الإجتماعية .

www.manaraa.com